

## التضامن الاجتماعي اللبناني في ضل جائحة كورونا بين الفعالية والهشاشة

ماريز يونس<sup>(1)</sup>

### مقدّمة

في لحظات الكوارث والأزمات تبادر الشعوب الى استجابات متنوعة بتنوع طبيعة الكوارث والثقافة المجتمعية السائدة. بعد أن ظهرت جائحة كورونا في الصين، ثم انتشرت تدريجيًا في بلدان العالم، ومنها في لبنان، ولأن التباعد الاجتماعي Social Distancing تلازم مع انتشار الجائحة مما أدى الى انعكاسات اقتصادية (اقفال مؤسسات إنتاجية وتجارية الخ)، اجتماعية وثقافية، ولأن الكورونا هي وباء، لا تتأثر خصائصه وعوارضه، وتأثيراته الطبية والصحية بمواقف المجتمعات منه، فإن التمايز الذي يمكن التوقف عنده، يرتبط بردود فعل المجتمعات وكيفية الاستجابة إزاء التبعات التي يخلفها هذا الوباء.

يمكن مقارنة موضوع الكورونا وانعكاساته من وجهات نظر متعددة منها الطبية، الصحية، الاقتصادية والسكانية وغيرها، إلا أن هذه الورقة تهتم بوجهة النظر الاجتماعية، وتحديداً ستنظر الى الموضوع من زاوية الاستجابة اللبنانية الاجتماعية التضامنية، في ظل فرض التباعد الاجتماعي في المجالات كافة، وهي حالة استثنائية في تاريخ المجتمعات، تتطلب سلوكيات اجتماعية محدّدة ومن بينها اتخاذ جملة من الإجراءات لمساعدة الأسر الأكثر تضرراً من هذا الوباء.

---

(1) أستاذة علم الاجتماع، جامعة لبنانية، لبنان.

وانطلاقاً من أن السلوكيات الاجتماعية هي نتاج ثقافي لمجتمع معين، وبما أن جائحة الكورونا اقتضت سلوكاً تضامنياً لمواجهة تأثيراتها، ولأن الجهات التي تدخلت متعددة الانتماءات منها الحكومية (العامة)، وغير الحكومية، فالبحث في هذه السلوكيات ينبغي أن يكشف عن التمايز في أنواع التضامن بحسب الجهات التي قامت بها وعن مدى فعالية هذه التدخلات.

ويعيدنا مفهوم التضامن الاجتماعي الى مراجعة الأدبيات السوسولوجية، وتحديدًا التمييز الذي أجراه عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم بين نوعين من التضامن، هما التضامن الآلي (Solidarité (mecanique) والتضامن العضوي (Solidarité organique)، وقد بناهما في مرحلة انتقالية هجينة ما بين مجتمع تقليدي ومجتمع جديد آنذاك هو المجتمع الصناعي.

فالتضامن الآلي (الأهلي) عادة يرتبط بالمجتمعات ما قبل الصناعية التي تنتشر فيها الثقافة التقليدية وذلك ارتباطاً بمستوى تقسيم العمل، حيث تكون معظم أعضاء المجتمع منخرطين في مهن متشابهة، تربط بينهم معتقدات مشتركة غالباً ما تتسم بقوة ضاغطة تلزم الجماعة بإيقاع موحد متناغم متجانس، يوظفهم العمل التضامني التعاوني والتكافلي، ويعزز انصهارهم الكلي في الجماعة ويعيد ارتباطهم بها وانتماءهم لها، بما يضمن عدم الانشقاق عنها. ويتجلى التضامن الآلي ويبلغ حالات متقدمة، في مراحل الانتقال التي تمر بها حياة الأفراد والجماعات لاسيما خلال الأزمات الاجتماعية، التي يتزايد فيها تضامن الجماعات وتآزرها وتعاوضها، ما يمكنها من التكيف مع تلك الأزمات ويخفف من وطأتها، ويعزز ديمومة الجماعة واستمراريتها (غدنز، 2005).

مع ظهور المجتمعات الصناعية التي قامت على التطور الاقتصادي السريع، ونمو نظام مركب من تقسيم العمل، والتخصص في المهمات، وتشكل الدولة الحديثة بما تتضمنه من أجهزة حكم سياسية ذات طابع ديمقراطي، وبروز الأحزاب والتنظيمات السياسية والمهنية والمدنية والنقابات وتساعد دورها في الدفاع عن قضايا المجتمع ومصالح الفئات والشرائح المستضعفة عن طريق تقديم المعونة والخدمات الاجتماعية الأساسية، والمطالبة بتمكين الفقراء وتقليص فجوة عدم المساواة بين المواطنين في ما يتعلق بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والانسانية، حل شكل آخر من التضامن، هو

التضامن العضوي<sup>1</sup> (المدني) الذي يقوم على تحقيق مصلحة عامة لإحدى شرائح المجتمع، بصرف النظر عن معتقداتها وانتماءاتها ودرجة القرابة التي تربط بينها؛ وحلت العلاقات الاقتصادية المتبادلة والاعتماد المتبادل محل المعتقدات الأولية المشتركة في تحقيق التضامن الاجتماعي، وبرزت قيمٌ جديدة تقوم بشكل أساسي على الحقوق المدنية وقيم المواطنة تجمع بين مواطنين ينتمون الى نظام سياسي وطني محدد<sup>2</sup>.

إذا كان التضامن الأهلي تراجع لمصلحة التضامن المدني في المجتمعات الصناعية الحديثة باعتبارها مجتمعات تقوم على المواطنة وعلى حضور فاعل للدولة، حيث في زمن الأزمات تكون أجهزة الدولة المواطنة حاضرة للتدخل والمعالجة وإن كانت المجتمعات المحلية فاعلة ومشاركة، خصوصًا في زمن الأزمات، تبقى الدولة هي المنظمة والمخططة والمسؤولة، والتي تتعاطى مع المواطنين كمتساوين أمام القانون في الحقوق والواجبات. الأمر ليس سيان في الدول المفككة والضعيفة والتابعة، حيث نتيجة ذلك تبرز مؤسسات أهلية وجماعات محلية، تنتظم علاقاتها عمومًا على قاعدة انتماءات ضيقة عائلية، مذهبية ودينية.

تُشكل الدولة اللبنانية حالة دالة على هذه المجتمعات المفككة فهي منذ التأسيس بُنيت على توافق طائفي، حيث يتكون البلد من 18 طائفة يضمن الدستور اللبناني لها حرية العبادة، ويخضع نظام الأحوال الشخصية لكل منها عبر ربط أبناء الطائفة واخضاعهم لها لجهة الولادة والزواج والوفاة والميراث الخ، كما يكفل لكل منها حرية تأسيس المدارس؛ بالموازاة ينص الدستور على المساواة بين المواطنين اللبنانيين ويكفل لهم حرية المعتقد وحرية الإنحاق بالطائفة او اتباع إجراءات مدنية لم يوفر لمعظمها الإجراءات التنظيمية الكاملة.

وفي السياسة بعد أن كانت المناصب الأساسية في الدولة اللبنانية تتوزع عرقًا على الطوائف اللبنانية وكذلك المراكز الإدارية من الفئة الأولى ويتوزع التوظيف بناء على حصص بين الطوائف، أتى اتفاق الطوائف ليكرس التوزيع الطائفي للرئاسات الثلاث الجمهورية، مجلس النواب ومجلس الوزراء، وكذلك المدراء العامون والموظفون من الفئة الأولى على أنواعهم.

<sup>1</sup> ستعتمد الورقة مفهومي التضامن الأهلي والتضامن المدني بدلا من الآلي والعضوي.  
<sup>2</sup> المرجع نفسه.

إلا أن الممارسة الفعلية للسلطة بعد الطائف وصلت في السنوات الأخيرة في ضوء ميزان القوى الى العمل على تطبيق التوازن الطائفي حتى في الوظائف الدنيا في الإدارة العامة، وهو ما يعكس تشبثاً أكثر بالطائفية والمذهبية، أي إعادة احياء وتجذير للانتماءات الأولية التقليدية.

كما ان إرساء نظام المحاصصة في كل الإجراءات الحكومية والسلطوية، كما إرساء الديمقراطية التوافقية، كرّست وعمقت الإنتماءات الدينية والمذهبية والعلاقات الزبائنية بين معظم مكونات المجتمع والسلطة السياسية الطائفية !

بالمقابل برزت، منذ نشأة لبنان، حركات في المجتمع المدني، أحزاب يسارية ويمينية، وجمعيات غير حكومية، تتبنى فكر المواطنة وتناضل من أجل مساواة فعلية بين المواطنين على أساس الحقوق والواجبات، وهي أحزاب وحركات اتسمت بطابع شامل أي يتجاوز المناطقية والمذهبية والعائلية إلى أفق أرحب هو الأفق الوطني المرتكز على المواطنة؛ ومنذ التسعينيات من القرن الماضي رفدت جمعيات عديدة، شبابية عموماً ومتخصصة في قضية محددة، التيار الذي ينادي بالمواطنة. (يونس، 2015)

تهتم هذه الورقة بالتمييز بين ثلاثة مستويات من التضامن التي برزت خلال أزمة كورونا، التضامن الأهلي الذي اعتمده الجمعيات غير الحكومية الأهلية، والتضامن الهجين بين المدني والأهلي والذي جسده الدولة، والتضامن المدني الذي جسده المنظمات المدنية. إلا أن التمايز لا يقتصر على التوجهات الثلاثة الأساسية أي الأهلية والمدنية والهجينة، بل إنه يطال أيضاً التوجه الواحد للجمعيات التي تتبنى المواطنة أساساً للعلاقات، حيث يكمن في أن بعض الجمعيات غير الحكومية ضمن هذا التوجه تنظر الى القضايا نظرة شاملة تتسم بالترابط بينها، بينما تقوم الجمعيات الناشئة والمرتبطة بأجندات وبتمويل خارجي بتجزأة القضايا وتزويرها، أي يحمل كل منها همّاً مجتمعياً محدداً يناضل من أجل إنجازه عبر التركيز عليه دون سواه، دون أن ينظر نظرة شاملة و مترابطة للقضايا المجتمعية.

في ضوء القراءة الاستطلاعية، لا يمكن قراءة هذه المستويات إلا من خلال ربط السوكيات الجزئية لكل جهة، (أي الدولة، الجمعيات الأهلية او المدنية)، بالبنية الاجتماعية الثقافية الاقتصادية اللبنانية العامة، وبمعنى آخر الربط بين الحقل الخاص

لكل جهة. وبين الكل الاجتماعي، أي البنية العامة في البلاد، والكشف أيضا عن الفاعلين في هذه التدخلات والوظيفة التي يسعون اليها من كل تدخل.

في ظل هذا السياق التاريخي والعام، وفي مواجهة جائحة الكورونا في لبنان تنطلق الورقة من التساؤل حول كيفية مواجهة لبنان لجائحة الكورونا، وبالتالي حول طبيعة التدخلات التي واجهت بها البلاد هذه الجائحة. وتتمحور الورقة حول السؤال التالي: ما الذي يجعل التدخلات التضامنية إزاء الجائحة الواحدة وفي البلد نفسه (الحالة اللبنانية) تتمايز عن بعضها؟ وإلى أي مدى أثر هذا التمايز على فعالية التدخلات؟

تعتمد الورقة منهجياً على تحليل مضمون خمسين وثيقة الكترونية تابعة لمنظمات غير حكومية. إذ أصدرت كل من الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية على فترات بيانات و/أو أخبار عن أنشطتها، وهو ما يُبرز جهود كل من الطرفين اعلامياً، وخصوصاً بالنسبة لقسم من الطرف الثاني، الذي يقوم بنشاطات ممولة، يخضع بسببها لمحاسبة من الممول. بالإضافة إلى خمسة عشر مقابلة تم اختيارها بصيغة عشوائية نظراً لجدة الموضوع أولاً، ولغياب الدراسات اللبنانية عن التدخلات في زمن كورونا، ثانياً.

## التدخلات التضامنية الحكومية

أن تتدخل الدولة حيث توجد دولة خلال الأزمات والكوارث فذاك أمر بديهي، باعتبارها السلطة المسؤولة عن المجتمع. والسؤال الذي يطرح كيف واجهت السلطات الرسمية اللبنانية، وخصوصاً الحكومية، الأزمة الوبائية المستجدة، أزمة الكورونا؟ وما مدى فعالية تلك التدخلات في تعزيز التضامن المدني؟

## في الإجراءات العملاقية

مع بداية جائحة كورونا، سارعت الحكومة اللبنانية بإطلاق التعبئة العامة ودعت المواطنين لإلتزام الإجراءات الوقائية للحد من انتشار الوباء عبر فرض الحجر المنزلي؛ إلا أن تجاوب المواطنين اتسم بالتفاوت لجهة الإلتزام بقرارات الحكومة والبقاء في المنازل للمساهمة في الحد من انتشار الوباء. فقرار التعبئة العامة طرح إشكالية مزدوجة، فبالنسبة للفقراء من المواطنين، الذين يؤمنون قوتهم يوميًا، كانوا أمام خيارين احلاهما مرّ، إما أن يلزموا منازلهم مع احتمال المخاطر المرافقة لذلك على الأسرة لجهة تأمين

الحاجات المعيشية اليومية، وأما أن يخرقوا قرار التعبئة ويخالفوه ويعرضون أنفسهم للمساءلة من جهة ولخطر التعرض لعدوى الكورونا من جهة أخرى، أضف الى هؤلاء، أولئك الذين لم يقتنعوا حتى الآن أن الكورونا وباء وليس خدعة.

اما بالنسبة للسلطة السياسية، وخصوصاً الحكومية، فهي اتخذت القرارات الملائمة لجهة التعبئة العامة، وكان القرار صائباً في حينه، إلا أن التعثر أصاب الإجراءات المرافقة للتعبئة، لجهة مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية الخانقة التي يشهدها لبنان قبل الجائحة بشهور، والتي تفاقمت بفعل إجراءات الحجر المنزلي وانهيار وإفلاس أعداد كبيرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وارتفاع كبير في نسبة العاطلين عن العمل، وانهيار سعر صرف الليرة والتي خسرت حوالي 80 % من قيمتها إزاء الدولار وهو ما أدى الى ارتفاع كبير جداً في أسعار السلع الأساسية؛ وبالتالي اخفاق الحكومة في دعم الأسر الفقيرة<sup>3</sup>.

في ظل هذه الظروف لم يكن لدى الدولة اللبنانية هيئة لإدارة الكوارث، وهي نقص فاضح في البناء الإداري اللبناني، وخصوصاً في فترات الكوارث؛ وقد تمكنت هيئة الطوارئ التي أنشأتها الحكومة للتصدي لجائحة الكورونا، وبالتعاون مع الوسائل الإعلام، في الحد من انتشار الوباء في الأشهر الأولى، الا أنها لم تمنع العديد من المواطنين، سواء للضرورة (ضرورات معيشية حياتية) او بسبب الإستهتار، او بسبب التأخر باتخاذ قرار المساعدات، وكذلك عدم الوصول الى جميع المحتاجين، لم تمنعهم من خرق قرار التعبئة العامة والتزام المنازل.

ففي 8 آذار 2020، أقرت الحكومة اللبنانية خطة الطوارئ الاجتماعية للاستجابة لأزمة كورونا، برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية، وعضوية فريق عمل من ثمانية وزراء آخرين بكلفة 75 مليار ليرة لبنانية، وتشتمل على مرحلتين : 75 مليار ليرة للمرحلة الأولى لتوزع على الأسر الأشد فقراً بقيمة 400 ألف ليرة لبنانية للأسرة في الشهر. وهذا يعني أن عدد المستفيدين سيقصر على 200 ألف شخص فقط، وذلك اعتماداً على لائحة بيانات(داتا) الوزارة التي تضم نحو 45 ألف اسم يضاف إليهم الآن، 23 ألف اسم جديد، سبق أن تقدموا بطلبات إلى الوزارة وصنفوا على أنهم "على حافة الفقر" وليسوا من "الأشد فقراً". وأضيف إلى اللائحة (الداتا) سائقو السيارات العمومية (التاكسي)،

<sup>3</sup> <http://www.socialaffairs.gov.lb/MSASubPage.aspx?News=630>

الذين حصلت الوزارة على أسمائهم من النقابات المتخصصة وصيادو السمك وأسرى التلامذة في المدارس الابتدائية الرسمية. إضافة إلى موظفين وعمال تركوا أشغالهم، وأخذت أسمائهم من قبل وزارة الصناعة؛ وترسل هذه اللائحة إلى لجنة التكافل الاجتماعي في مقر رئاسة الوزراء، لتعمل على "فلترة" الأسماء وتحديد من يستحق حقاً المساعدة"<sup>4</sup>.

المرحلة الثانية من البرنامج، يتضمن إرسال استمارة عبر تطبيق application إلى هواتف السلطات المحلية من بلديات ومخاتير وإشراف من الجيش اللبناني، ليملاًها المستفيدون أو المختار لتحويل إلى وزارة الداخلية والبلديات التي "تفلترها" وتحويلها إلى القصر الحكومي.

ارتكزت الداتا الأساسية للمستفيدين من الدعم المالي الحكومي على اللائحة الاسمية المتوافرة في وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال برنامج "الأسر الأكثر فقراً" المدعوم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي، حيث تُملأ الاستمارات، وترسل إلى الوزارة لتقييم الحالات، وترسل البطاقات لمن يستفيد، وتضاف إليها أسماء الفئات الجديدة التي ذكرت أعلاه.

### في التقييم

يندرج التدخل الحكومي من الناحية النظرية ضمن التضامن المدني، لأن الدولة عادة تقدم خدماتها للمواطنين بصرف النظر عن لوتهم وجنسهم وعمرهم وديتهم وطائفتهم. ويمكن القول ان قسماً مهماً من الفقراء المسجلين في وزارة الشؤون هم مواطنون من كل المناطق ومن كل الطوائف والانتماءات، وهو ما يتألف مع التضامن المدني، كما ان تشكيل لوائح اضافية تلحظ اعداداً جديدة من الفقراء متضررين من الأزمة (سائقين، متعطلين عن العمل، الاسر التي يتعلم أبنائها في المدارس الرسمية الخ)، وتأمين مرجعية ذات مصداقية عالية للتوزيع عبر مؤسسة الجيش اللبناني تعطي لهذا التضامن سمة التضامن المدني، أي من الدولة الى المواطن عبر وزاراتها.

<sup>4</sup> المرجع نفسه.

والتدخل الوحيد الذي ارتقى الى مستوى التضامن المدني الوطني فرضته قوة الوباء وسرعة انتشاره والتي يسجل للحكومة الإهتمام بالمستشفيات الحكومية. وهنا يمكن القول ربما ضارة نافعة، وتجهيزها وهو أمر يعاكس كل السياسات المتبعة من الحكومات المتعاقبة، على مر التاريخ اللبناني باستثناء حالات نادرة (المرحلة الشهابية)، والتي كانت تهمش القطاع العام؛ إزاء الخوف من العدوى تجلى التضامن المدني، عبر علاقة الدولة بالمواطن، من دون أي تمييز، بمعالجة كل الحالات الصعبة للكورونا للمواطنين اللبنانيين. ربما هي من اللحظات التاريخية النادرة التي تبرز فيها هذه العلاقة التضامنية المدنية.

لكن بالمقابل، تشوّهت هذه الصورة التضامنية المدنية في التدخلات غير الخطرة وحيث يمكن للانتماءات التقليدية الأولية، أي الأهلية، أن تتدخل؛ حيث كلفت الحكومة المخاتير والمجالس البلدية بتسجيل أسماء المحتاجين في نطاقهم البلدي، حيث سمحت بالإستعانة بمن تراه مناسباً من الإدارات والمؤسسات العامة والمجالس والهيئات والجمعيات لإنجاز مهامها. وترك للبلديات والمخاتير هامش واسع في تصنيف العائلات المحتاجة.

إذا ما راجعنا الممارسة الأساسية في داتا وزارة الشؤون التي تعاني اصلاً من استنسابية في تعدادها، ومن نقص كبير جداً في عدد الفقراء المستحقين، كذلك الأمر بالنسبة الى اللوائح الجديدة التي أعدت على عجل سواء من قبل المخاتير والبلديات، أو من بعض النقابات، لتبيّن ان ذلك يفتح المجال أمام تحول في التضامن العضوي من قبل الحكومة ومؤسساتها عملياً، الى تضامن هجين فيه المدني والأهلي، للاعتبارات الآتية:

- بدلاً من تقديم دعم إلى جميع الأسر اللبنانية التي لا تحظى بدخل ثابت ومستمر في ظل الأزمة، وعوضاً عن تحديد معايير واضحة ودقيقة لتصنيف الأسر الفقيرة والمحتاجة، تُرك الأمر بيد البلديات والمخاتير ليحدّدوا من هو فقير ومن هو بحاجة، ما يرجح معايير الدعم لصالح الولاءات السياسية والحزبية والطائفية، حيث تواجه الدولة الضعيفة الكثير من النقد من جهات مجتمعية متعددة حول اللوائح، خصوصاً بعدما تبين ان هناك أسماء لأشخاص متوفين وكذلك لمغترين؛ بينما لم تلحظ العديد من الأسر التي تصنف اليوم ضمن دائرة المحتاجين بفعل الجائحة وانعكاساتها، فضلاً عمّن شملتهم المساعدات، خارج اطار هذه المعايير الموضوعية.



- انطلاقاً من مبدأ المحاصصة، والفساد المستشري، والزبائنية المنتشرة في مؤسسات الدولة، تتدخل الوزارات المعنية عبر وسطائها، لدعم المقربين والمناصرين دون أن يكون بعضهم مستوفي المعايير الموضوعية من قبل الحكومة. بينما هناك العديد من الشرائح الأخرى تستمر في حرمانها.

- إن الخطة لم تحدّث كفاية عبر مسح حقيقي لجيوش من العاطلين عن العمل الذين فقدوا وظائفهم نتيجة جائحة الكورونا وانضموا الى الفئات الاكثر فقرا.

- إن هذا التدخل اقتصر على مساعدة وحيدة ویتیمة ولم تستتبع بمراحل أخرى لمواكبة تطورات الحجر مجددا بسبب الكورونا وتدهور الوضع الاقتصادي، وهو يكشف قصور لدى السلطات الحكومية المتعاقبة، والتي لا تزال على الرغم من كل الأوضاع المتأزمة، تفتقر الى هيئة وطنية لإدارة الكوارث!

بناء على ما تقدم، فإن هذه التدخلات الحكومية، التي من المفترض أن تشكل مدخلاً لتعزيز الوعي بالمواطنة لدى السكان وتعزيز انتمائهم الى الدولة ومؤسساتها وثقتهم بها، لم تلعب هذا الدور بسبب السمعة السيئة لكل ما له علاقة بالسلطة السياسية، وفسادها، وبسبب الممارسات الاستنسابية والزبائنية لهذه السلطة والتي يكشفها ويتداولها الاعلام، مما يعزّز الفكر التبعية والانتفاخي في العلاقة بالسلطة السياسية، وبالتالي يضعف تبلور الوعي بالمواطنة الذي يقوم بالعلاقة مع السلطة السياسية على أساس الحقوق والواجبات.

يبقى القول باستحالة بروز الوعي التضامني المدني لدى المواطنين المستفيدين من تدخل السلطات اللبنانية (التنفيذية والتشريعية، القضائية والامنية)، بسبب ممارسات هذه السلطات الاستنسابية والتي لا تخضع للمحاسبة والشفافية. فالمواطن عندما يحصل على أي مساعدة من الدولة، ويكون من المستحقين، فهو يعتبرها مكسبا وربحا ولا يعتبرها حقا مستحقا من حقوقه؛ أما غير المستحقين والذين يحصلون على بعض المساعدات فهم يعتبرون ذلك فضلا من الجهة السياسية التي يرتبطون بها بعلاقات زبائنية، وبالتالي فلا مكان لوعي مواطني للخدمة التي يحصلون عليها.

## التدخلات التضامنية غير الحكومية

يتسم المجتمع المدني في لبنان بحركية ملفتة تبرز من خلال العديد من المنظمات غير الحكومية الناشطة، والتي يعود بعضها القليل الى أواسط القرن الماضي، إلا أن عددها تزايد بشكل لافت بعد اتفاق الطائف وإعادة الإعمار في لبنان. وفي فترات الأزمات الكبيرة لا يقتصر التدخل على الجمعيات غير الحكومية المرخصة، بل تنشأ العديد من المبادرات والتي ينتظم بعضها بشكل غير رسمي<sup>5</sup>.

### التمايز بين الجمعيات في طبيعتها

لأن جائحة الكورونا هي وباء له خصائصه فان مجابهته تجعل التشابه في التدخلات قائماً، إلا أن الاستجابة لهذا الوباء كانت متفاوتة بين الجمعيات غير الحكومية اللبنانية. حيث ارتبطت فعالية التدخل بنوعيته وبمدى جهوزية الجمعيات من جهة وبالإمكانات المالية واللوجستية المتوفرة لها من جهة أخرى.

يقتضي الكشف عن التفاوت في أشكال التضامن ونوعيته وفعاليتها، التمييز بين الجمعيات غير الحكومية نفسها، والتي تتشابه بهذه السمة الأخيرة، أي انها ليست حكومية، ولكنها تختلف فيما بينها ببعض الخصائص، فليس كل ما هو غير حكومي متشابه.

يجدر التمييز أولاً بين الجمعيات الأهلية التي تقول على هوية طائفية، وهذه جمعيات من حيث المبدأ لها جمهور مستفيد مرتبط بها وترتبط به عبر الانتماءات الأولية. والأبرز بينها تلك التي ترتبط بالأحزاب الطائفية، والتي تلقى دعماً من هذه السلطة في إطار نظام المحاصصة القائمة بين أطرافها.

<sup>5</sup> يبلغ عدد الجمعيات غير الحكومية المرخصة في لبنان ما يزيد عن 7000 جمعية. الا أن هناك العديد من المجموعات والتجمعات والحملات (غير المرخصة) التي نشأت ونشطت في ظل كورونا بهدف التضامن مع الأسر المحتاجة وتقديم المساعدات بمختلف أشكالها المادية والصحية والدعم النفسي، وتزايد عددها بعد انفجار بيروت لاغثة المواطنين الذين تضرروا وفقدوا منازلهم وأفراداً من عائلاتهم، واعتمد معظمهم على وسائل التواصل الاجتماعي لتحديد الناس الأكثر حاجة وتسهيل عملية دعمها.

اما الجمعيات الأخرى غير الحكومية فهي تقوم في الأساس على هوية مدنية، لكنها تتمايز في ما بينها ما بين جمعيات متعددة الأهداف وواسعة الانتشار، وبين جمعيات محددة الهدف، وغالبًا تختص بقضية واحدة محددة، وهي ضعيفة الانتشار على مستوى المناطق<sup>6</sup>.

### تشابه المدني والأهلي في تدخلاتهم الإنسانية

فرضت جائحة كورونا، ونظرا لطبيعة الوباء الصحي العالمي، على جميع الفاعلين في الجمعيات غير الحكومية المتشكلة من المجتمع الأهلي أو المدني أولوية التدخل الصحي والاغاثي على ما عداه من خدمات. فتشابهت ادوار المنظمات الأهلية والمدنية اللبنانية في تدخلاتها الإنسانية والإغاثية خلال جائحة كورونا لجهة أنواع التدخل والتضامن في المجتمع اللبناني وشملت:

- المجال الصحي: قام المتطوعون بإجراء الفحوصات الحرارية، وتقديم فحوصات كورونا مجانية PCR، والأدوية لأصحاب الأمراض المزمنة، والكمادات، وبزيارات توعوية سريعة للمنازل للوقاية من الفيروس، وبحملات رش وتعقيم للمرافق العامة ومداخل الأبنية، وتجهيز وتأهيل مراكز للحجر من الكورونا، وهي عبارة عن خيم وأبنية، وبدفن موتى الكورونا، وتسيير عيادات نقالة لنقل مصابين او مشتببه بهم بالتنسيق مع الصليب الأحمر والدفاع المدني الخ...

- المساعدات العينية: قام المتطوعون بتوزيع حصص غذائية او تموينية، مساعدات مادية نقدية، مساعدات للأطفال، قسائم شرائية، ملابس على أسر محتاجة...

### التدخلات في إطار التضامن الأهلي بين الفئوية والفعالية

تبين التدخلات الانسانية خلال جائحة كورونا كثافة حضور التدخل الأهلي المناطقي، حيث نشطت الأحزاب الأهلية في تقديم المساعدات الانسانية والاغاثية، التي تميزت بكثافتها وتنوعها، الا أنها تتركز في مناطق تركز أنصارها، وهي لا تطل في الطائفة ككل بل قسم منها، أي تطل المحازبين والمناصرين ومؤيديها.

<sup>6</sup> راجع، يونس ماريز، اشكالية التنموي والمدني في منظمات المجتمع المدني، ورقة قدمت ضمن كتاب لمجموعة مؤلفين بعنوان "رصد وتوثيق تجارب التعليم وانتاج المعرفة حول المجتمع المدني في الجامعات العربية ومراكز أبحاثها"، منشورات معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية بيروت 2020.

كما أن هذا النوع من التدخل الأهلي يحظى بتضامن الجهات الداعمة من ممولين ورجال أعمال ومغتربين قد يعمدون إلى مساندة الجمعيات الأهلية والحزبية تأييدا لخطهم الحزبي أو سعياً في ارضاء جهات سياسية. كما يحظى بالدعم الحكومي كون بعض الجمعيات الأهلية تابعة للأحزاب السياسية القائمة في السلطة وتحصل بشكل أو بآخر على الدعم المادي او العيني ما يساعد في توفير الخدمة للمحتاجين المناصرين.

### التضامن المدني بين الانتشار الواسع والفعالية المحدودة

هناك فئة كبيرة من المنظمات المدنية التي نشأت منذ التسعينيات وتأسست على القاعدة المدنية، أي أن تدخلاتها عابرة للمناطق وللطوائف وللعصبيات العشائرية والعائلية. إلا أن فعالية تدخلاتها، وعلى رغم من التباين النسبي بين منظمة وأخرى، تبعاً لحضورها وحجم انتشارها، كانت ضعيفة ومحدودة مقارنة بالتدخلات الأهلية وبحضور الأحزاب والهيئات الأهلية. ويمكن التمييز بين نوعين من الجمعيات المدنية في هذا المجال :

#### جمعيات مدنية متخصصة غير معنية بالمبادرات التضامنية

تحت عناوين التنمية والديمقراطية، تكونت منذ التسعينيات ثقافة جديدة للمنظمات غير الحكومية غزت العالم بأسره، تقوم على أساس التخصص والتجزأة، أي التخصص في قضايا جزئية محددة خارج إطار الرؤية الكلية التي قامت عليها المنظمات التقليدية أو الأحزاب التغييرية عبر التاريخ وقبل انهيار الاتحاد السوفياتي خصوصاً. وتعتبر المنظمات التي تعمل في مجال حقوق المرأة وحقوق الانسان والطفل وحل النزاعات والحوكمة والتحول الرقمي الخ... من أبرز الأمثلة على هذه المنظمات الحديثة المتخصصة.

ما يعيننا هنا في هذه الورقة، أن هذه الجمعيات المتخصصة في لبنان وعلى الرغم من انتشارها الكثيف وتكاثر عددها منذ مطلع التسعينيات، إلا أنها لم تعتبر نفسها معنية في مجال العمل التضامني في زمن الكورونا. إذ تعتبر أن دورها غير إغاثي أو خيري، وإنما متخصص ضمن قضية محددة (وفي معظم الأحوال يطل فئة معينة من اللبنانيين وليس جميعهم) تبعاً للمعيار التخصصي الذي حصرت نفسها ضمنه. هذا التخصص حاصر فاعلية تدخلات هذه الجمعيات في فترة الجائحة، ولم تتمكن من تعديل أولوياتها وتدخلاتها وتغليب العمل الإغاثي الإنساني على القضايا المتخصصة.

## التضامن المدني وهشاشة التدخلات

اما الجمعيات المدنية وواسعة الانتشار ومتعددة الأهداف والقضايا (على عكس الجمعيات المتخصصة)، فقد نشطت حيث تتواجد لها فروع على مساحة الوطن. وتميزت هذه الجمعيات بتدخلاتها المدنية التي لم تميز بين المواطنين، بمعنى آخر تميز تضامنها مع الفئات المتضررة والأكثر فقرا باسمته المدنية المبني على أساس المواطنة. من جهة أخرى، اتسمت هذه الجمعيات بمحدودية وضعف تدخلاتها التضامنية، بسبب هشاشة وضع هذه الجمعيات "المدنية" في لبنان. فهي تعاني من عدم دعم الدولة عموماً، وضعف إمكانيات بعضها المادية "الذاتية"، بينما يرتبط بعضها الآخر بتمويل جهات مانحة خارجية ذات أجندة مخصصة لمشاريع أخرى ليس لها علاقة بالجائحة. وبالتالي، لا يُسمح لها بالتصرف بالتمويل وتعديل أجندتها واعطاء الأولوية للاستجابة للتدخلات الانسانية والاغاثية.

## جمعيات هجينة بين الأهلي والمدني

بادر تجمع الهيئات الأهلية في لبنان<sup>7</sup>، والذي يضم عدداً من الجمعيات التاريخية القديمة النشأة والمنتشرة على مساحة الوطن، والتي تمتلك التجربة التاريخية في مجال التضامن المدني (مثل مؤسسة عامل والنجدة الشعبية والمقاصد وكاريتاس الخ)، إلى دعوة الجمعيات المنضوية تحته للتنسيق من أجل التضامن مع العائلات الأكثر فقراً على أساس مواطني. إلا أن هذه المبادرة لم تتطور إلى فعل تضامني مدني في فترة كورونا، بسبب ثغرات في تكوينه الهجين بين الأهلي والمدني، والذي انعكس على ممارساته. يمكن الإشارة إلى بعض هذه الثغرات على النحو التالي:

- فمنذ تأسيسه، هناك التباس في رؤية التجمع وهويته المفترضة التي تكونت على أسس مدنية عضوية تغييرية وفقاً للأهداف المنصوص عليها في التجمع، بينما تضم تركيبته جمعيات متناقضة الأهداف منها الديني ومنها المدني، وهذا يعد خللاً أساسياً في البناء. فالجمع بين "الأهلي والمدني" في تجمع واحد يفقد هذا الأخير هويته ويشوش طبيعة تدخلاته؛ ففي حين أن تدخلات المكون الأول، أي الأهلي، يحرص جهوده وخدماته الاغاثية ضمن مناطق محددة حيث تتواجد جماعته الحزبية و/أو الطائفية

<sup>7</sup> راجع في هذا المجال، ماريون بونس، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق.

و/او العائلية ؛ أما المكون الثاني من هذا التجمع، القائم على أسس مدنية ولديه انتشار واسع على مساحة الوطن فان ضعف إمكانياته اللوجستية والمالية "الذاتية"، تجعل تدخلاته محدودة وذات فعالية ضعيفة. ما يعرض التجمع الى مواجهة بعض الاختلافات في الرؤى والتوجهات والممارسات بين الجمعيات الأهلية والمدنية.

- أظهرت جائحة الكورونا عدم قدرة هذه الجمعيات المنضوية ضمن التجمع على الاستفادة من هذه الفرصة لتعزيز التنسيق والتضامن في ما بينها وتوزيع المهام تبعاً لإمكانات كل منها، وفقاً لخطة واضحة الآليات والاجراءات التنفيذية، فاستمر التنسيق على مستوى اللقاءات والاجتماعات، ولم يترجم بأي نشاط موحد على مستوى التجمع، مما أبقى صورة الأخير صورة تسويقية أكثر منها اطاراً تطبيقياً.

- ان ضعف ممارسة أنشطة جماعية باسم تجمع الهيئات لا يعني عدم نشاط هذه الجمعيات. فقد نشطت كل منها على المستوى الفردي، وأثبتت معظمها وجودها من خلال ممارسة نشاطات متنوعة. وبالتالي تقديم صورة الدعم العضوي لدى فئات من المواطنين

اما بالنسبة الى الجمعيات المدنية المواطنة الناشئة فهي تحاول ان تلعب دوراً مهماً، الا انها تواجه عقبات عديدة أمام تحقيق الفعالية نظراً للعوامل التالية:

- قصور في الأهداف لدى هذه الجمعيات غير الحكومية المتخصصة، مما يشي الى محدودية القضية التي نشأت الجمعية على أساسها، ومع انها قضية وطنية ولكنها لا تعنيها بشكل مباشر، وبالتالي تنأى بنفسها عن الانخراط في التدخلات التضامنية المجتمعية، مما أدى الى عزل هذه الجمعيات نفسها عن القضايا المجتمعية الشاملة التي تعصف بالمجتمع اللبناني، فلا تشعر بالحاجة الى التعاون والتنسيق والتشبيك مع المنظمات الأخرى من اجل لتفعيل الجهود وتنظيمها في زمن الأزمات.

- افتقاد هذه الجمعيات المتخصصة ضمن أهدافها التأسيسية للخلفية السياسية الشاملة، والتي تعد ركيزة أساسية لربط القضايا ببعضها البعض، مما يتيح تدخلاً أكثر فعالية، وأكثر وضوحاً، وبالتالي يعزز الوعي بالمواطنة على حساب الوعي الطائفي والفنوي.

## مبادرة تضامنية في الفترة الثانية من كورونا قد تعيد النظر في فرضيات الورقة

في الفترة الثانية من كورونا، وبعد استفحال الأزمة الاقتصادية التي وضعت لبنان، بحسب تقرير للبنك الدولي، بين الدول العشرة التي شهدت أسوأ أزمة اقتصادية عالمياً، توافقت مع استمرار تعطيل مؤسسات الدولة وعجزها عن الاشتغال في مختلف المجالات، سيما دعم السلع الرئيسية مثل المحروقات والأدوية والمواد الغذائية، ما تسبب بأزمات حادة في هذا المجال.

أمام هذا الواقع، وحيث لم تتمكن السلطة في لبنان من إصدار البطاقة التموينية للعائلات الأكثر فقراً التي مولها البنك الدولي هذا العام، بسبب استمرار تخبط الحكومة اللبنانية وغياب الوضوح في معايير اختيار العائلات الأكثر فقراً التي سبق وأشرنا لها، شهد لبنان عبر أحد أحزابه السياسية مبادرة تضامنية جديدة أكثر تنظيماً ومأسسة وجدية مقارنة بالمبادرات التضامنية المتفرقة التي تناولتها الورقة في مجال التضامن الأهلي. وهي مبادرة تستحق التوقف عندها في دراسة أخرى قد تعيد النظر في الفرضيات التي طرحتها هذه الورقة.

المبادرة التضامنية الجديدة أطلقها حزب الله تحت عنوان "السجاد" على اسم رابع أئمة الشيعة، عليّ السجاد، وحملت شعاراً "لن نجوع". وهي بطاقة مخصصة للأسر الأكثر فقراً، حيث يحصل بموجبها حامل البطاقة على حسومات في مراكز تموين تابعة لحزب الله وتحتوي بضائع مدعومة، بالإضافة إلى حسم إضافي يحصل عليه حاملها ويوازي 35%<sup>8</sup>.

الجديد في هذه المبادرة أن حزب الله أعلن أن البطاقة مخصصة لكل فقراء لبنان دون استثناء، أي لا تقتصر على بيئة حزب الله أو مناصريه أو طائفته. ويبقى السؤال الذي يستحق البحث في دراسة أخرى حول مدى إمكانية الأحزاب الأهلية اللبنانية من تجاوز التضامنيات الفئوية الأهلية المناطقية والقيام بمبادرات تضامنية إنسانية اجتماعية وطنية؟

<sup>8</sup> مقابلات ميدانية مع مستفيدين من هذه البطاقة في الفترة الثانية من كورونا.

## خلاصة ونقاش

يُستخلص من هذه الورقة أن جائحة كورونا بما انها خطر داهم ومنتشر، يهدد المجتمع بأكمله الأغنياء كما الفقراء، ولا يستثني منطقة ولا دينًا ولا مذهباً، أي انه خطر شامل، وغير مسبوق لذلك وجدنا انه قد عزز عمومًا اشكال التضامن على أنواعها؛ فالخوف الشامل أدى الى خشية ومبادرات والى استنهاض المجتمع وتأهبه للتعاون لمواجهة الجائحة على المستويين الحكومي والشعبي، وقد استطاعت الاستجابة الاولية التخفيف إلى حد ما من عبء الأزمة على بعض الفئات المهمشة، إلا أن الازمة المالية والاقتصادية التي كانت قد تفاقمت قبل بدء جائحة الكورونا اثقلت كاهل اللبنانيين عموماً، والأسر التي تعرضت للإفقار خصوصاً.

تكمن الخصوصية اللبنانية في أن أشكال التضامن ترتبط أولاً بمدى قوة الدولة او ضعفها، فحين تكون الدولة حديثة وعادلة يكون التضامن العضوي القائم على المواطنة أساسى في التدخل والتضامن، وفي المقابل حين تكون الدولة ضعيفة ومفككة يكون تدخلها العضوي ضعيفاً، وتسعى الجماعات المنظمة كالأحزاب والمنظمات غير الحكومية على أنواعها لأن تملأ الفراغ الناشئ عن ضعف الدولة.

فالتدخلات التي قامت بها الدولة اندرجت ضمن شكل التضامن العضوي في حالات الاستنفار العام والتعليمات والإجراءات العامة والقرارات العامة بالتعبئة وغيرها، أما في التدخلات على مستوى المساعدات وغيرها فتحضر الاستنسابية والتدخلات الطائفية، وعلى الرغم من انها تدخلات حكومية أي عامة تتبع الدولة الا انها لم تكن لتنفصل عن انتماءات من كان ينفذها او يتدخل في تنفيذها، حتى وصل الأمر الى اختلاف مع قرارات الدولة. فتشوشت صورتها مع ميل أكبر لبروز صورة التدخلات الالية، وبالإجمال كانت هذه التدخلات غالبًا قاصرة ومرتبكة وملتبسة الانتماء طالما لم يكن هناك فصل بين الوزراء وانتماءاتهم السياسية الطائفية.

بالمقابل، حاولت بعض الجمعيات المدنية التي تملك أفكاراً تغييرية التدخل، على قاعدة التضامن العضوي، وخرق التدخلات التقليدية والطائفية، إلا أنها لم تتمكن من بناء صورة موحدة من خلال التنسيق الفعلي خصوصاً في العمل الميداني، مما أضعف نشاطها المشترك لصالح الفردي، وبالتالي أضعف التضامن العضوي الذي يفترض ان تمارسه هذه الجمعيات، بسبب استبعاد تقديم صورة موحدة وفاعلة ميدانياً.



أما الجمعيات غير الحكومية المتخصصة وبالرغم من محاولاتها العديدة والمتركة حول القضية المواطنة التي تحملها كل منها، بقيت مشتتة وغير فعالة في ابراز صورة التضامن العضوي الفعال. لم تهدف الورقة الى تفضيل هذا التضامن او ذلك (الأي العضوي) بل الى ابراز الاستجابات على أنواعها، مع الاستنتاج ان التضامن عمومًا هو فعل انساني يحصل كاستجابة لأي أزمة كارثية في المجتمع، كالزلازل وجائحة الكورونا، وكل الأزمات الأخرى؛ و ان بنية المجتمع اللبناني المركبة وغير المتجانسة تجعل التدخلات تتلون بشكل أساسي بلون الجمعية المتدخلة حيث الجمعيات الطائفية والمذهبية أي التي تركز على الانتماءات التقليدية والتي ترتبط بأحزاب السلطة استفادت من امكانياتها الذاتية من جهة، ومن تجييرها والاستفادة من إمكانيات الحكومات مما يعزّز دور هذا النوع من الجمعيات التي تقوم على تعزيز التضامن الأي كتضامن له الغلبة في لبنان ويعزّز إعادة انتاج الوعي الطائفي والمذهبي والعائلي ؛ اما الجمعيات الأخرى غير الحكومية، وعلى الرغم من انها تحمل فكريا يدعو الى تعزيز المواطنة الا ان تأثيرها لا يزال محدودًا طالما أن التنسيق والتعاون بين هذه الجمعيات لم يرق الى مستوى البرنامج التضامني الذي يعزّز الوعي بالمواطنة. المجتمع اللبناني مجتمع هجين في حالة حراك نتيجة الأبين الهشة والأزمات المتعاقبة الاقتصادية والمالية، والصحية كأزمة الكورونا، وأشكال التضامن ليست الا انعكاسًا لميزان القوى بين الاطراف التي تحمل هذه القيم او تلك، وتبدل الغلبة لأي منها يرتبط بحركة الصراع المجتمعي لبناء دولة عادلة وقادرة.

## بيبلوغرافيا

- ابراهيم، سعد الدين (1998). المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي. القاهرة دار الأمين.
- حمدان، كمال (1998). الأزمة اللبنانية: الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية والهوية الوطنية، ط. 2. منشورات دار الفارابي.
- عطية، كلود (2013). بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، مؤسسات مدنية بعقلية أهلية، ط. 1. بيروت : منشورات زين.
- عماد، عبد الغني (2004). سوسيولوجيا العمل الأهلي والبلدي في طرابلس. تحديات التكامل وعناصر التباعد، ط. 1. دار الإنشاء للصحافة والطباعة والنشر.

غدنز، أنتوني (2005). علم الاجتماع، (فايز الصياغ، ت.). بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

قنديل، أماني (2006). المجتمع المدني والدولة، من القرن التاسع عشر الى نهاية عام 2005. القاهرة : دارالمحروسة للنشر.

محي الدين، عبدالله (2000). الجمعيات الأهلية في لبنان. النشأة والتحويلات، ط.1. منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

يونس، ماريز (2015). منظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية المحلية، دراسة حالات ثلاث منظمات مدنية [أطروحة دكتوراه، غير منشورة]، بيروت.

يونس، ماريز (2020). رصد وتوثيق تجارب التعليم وانتاج المعرفة حول المجتمع المدني في الجامعات العربية ومراكز أبحاثها، مجموعة مؤلفين. بيروت : منشورات معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية.

<http://www.socialaffairs.gov.lb/MSASubPage.aspx>